

هيئة تنظيم مركز قطر للمال تتشدد في متطلبات مكافحة غسل الأموال

السيد فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورئيسها التنفيذي: "في حين أننا لم نضطر إلى مواجهة أي مسألة تتعلق بغسل الأموال في مركز قطر للمال، إلا أننا عازمون على ضمان أن تكون الإجراءات القوية والفعالة المتخذة لمكافحة غسل الأموال، محدثة ونافذة باستمرار"

للنشر الفوري

الدوحة، في 2 أبريل 2008

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال قواعد تعديل جديدة من شأنها أن تضمن استمرار التخفيف من مخاطر غسل الأموال في مركز قطر للمال.

وافق مجلس إدارة هيئة التنظيم هذا الأسبوع على التعديلات التي طرأت على دليل قواعد مكافحة غسل الأموال، وذلك كجزء من مجموعة تعديلات مختلفة على أدلة القواعد القائمة. وتعكس هذه التعديلات التغييرات التي وضعتها هيئة التنظيم كجزء من التزامها بالحفاظ على صلابة وفعالية قواعدها الخاصة بمكافحة غسل الأموال.

إن التعديلات الصادرة بالتوازي مع توجيهات مجموعة العمل المالية والتي ستصبح سارية المفعول ابتداء من 7 أبريل من السنة الحالية، تتضمن مجموعة إجراءات مخصصة لدعم دليل قواعد مكافحة غسل الأموال ومن ضمنها ضرورة أن يقوم مسؤول متابعة غسل الأموال برفع تقرير حول معاملة مشتبهة في حال فشل العميل في إتمام الجهد المطلوب.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل تعديلات أخرى أدخلت على قسم مخاطر غسل الأموال في دليل قواعد مكافحة غسل الأموال على ضمان تطبيق رقابة مشددة على المعاملات الخاصة بمكافحة غسل الأموال في أي فرع أو شركة تابعة لهيئة مركز قطر للمال، حتى وإن كانت تعمل ضمن دائرة اختصاص أخرى.

شدد فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة الهيئة ورئيس تنفيذها، في حديث له في ختام اجتماع مجلس إدارة الهيئة، على أنه في حين أنه لم يتبين أن قطر هي هدف لأعمال غسل الأموال، إلا أن مجلس إدارة هيئة التنظيم عازم على تجنب وقوع مثل هذا الأمر، وعلى الاستمرار في إعادة تقييم جودة نظم وقواعد مكافحة غسل الأموال وصلابتها بغية مجاراة تطورات المعايير الدولية.

"لقد شهدنا ارتفاعاً ملحوظاً في عدد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في مركز قطر للمال، إلى جانب توسع سريع في الخدمات المالية بشكل عام نتيجة أن قطر تتمتع بواحد من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم. وبالاستناد إلى هذه الخلفية، يتمثل هدفنا بالتأكد من أننا نراقب باستمرار فعالية الإجراءات القائمة، وندخل تعديلات مناسبة عند الضرورة.

"تمت صياغة التعديلات المقترحة على دليل قواعد مكافحة غسل الأموال وفقاً للمعايير والممارسات الدولية المعتمدة. وفي حين أننا لم نضطر إلى مواجهة أي مسألة تتعلق بغسل الأموال في مركز قطر للمال، إلا أننا

عازمون على ضمان أن تكون الاجراءات القوية والفعالة المتخذة لمكافحة غسل الأموال، محدثة ونافذة باستمرار."

###

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فريق عمل العلاقات العامة

هاتف: +974 495 6747

فاكس: +974 483 0894

البريد الإلكتروني: news@qfcra.com

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتتجه قطر إلى أن تكون أكبر



مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويح الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.qfcra.com

ESS RELEASE PRESS RELEASE PRESS RELEASE PRESS RELEASE